

DIRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



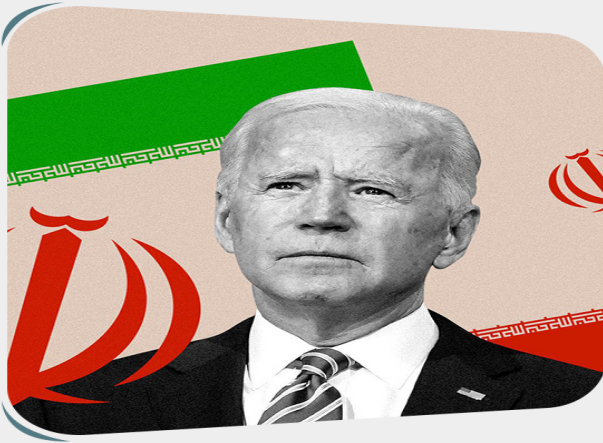
أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الأول من

شهر آذار / مارس 2021

فهرس العناوين

- 1 مركز راند:
لماذا لا يستطيع بايدن العودة بالزمن بشأن الاتفاق النووي الإيراني؟
- 2 :Geopolitical Futures
الولايات المتحدة وإيران والمواقف التفاوضية
- 3 :INSS
هل حزب الله مستعد أكثر للدخول في صراع مع إسرائيل؟
- 4 :INSS
الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية: إعادة حساب مسارهما
- 5 مركز راند:
مسارات نحو السلام في اليمن: مصالحة وطنية أم نهج "تدرجي"؟
- 6 : CSIS
حلول دائمة لنازحي سوريا: دعم الولايات المتحدة لمستقبل أفضل
- 7 معهد هودسن:
تغيير الشرق الأوسط: أصول وتأثير وتطور اتفاقيات أبراهام
- 8 معهد الشرق الأوسط:
كيف ترد إيران على تحول سياسة بايدن تجاه اليمن؟
- 9 جلوبال رسك انسايتس:
تحول سياسة بايدن يعني أن المملكة العربية السعودية سوف تضطر إلى التكيف لاستعادة تأييد واشنطن

نشر مركز راند مقالاً عن أسباب صعوبة عودة بايدن إلى الصفقة النووية الإيرانية جاء فيه:



كمرشح رئاسي، وعد جو بايدن "بالعودة إلى الاتفاق [النووي الإيراني] والالتزام بالدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتقويته وتوسيعه". كرئيس، اتخذ بايدن الخطوات الأولى للوفاء بهذا الوعد، لكنه قد يجد أنه ليس من السهل الوفاء بهذا التعهد. لم يقتصر الأمر على بقاء جميع العيوب الأصلية للاتفاق، ولكن الأهم من ذلك أن الاتفاق كان مبني على سياق جيوسياسي لم يعد موجوداً.

أولاً، لقد تغيرت إيران. بعد أن انسحبت إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرضت عقوبات "الضغط الأقصى"، انخفض الالتزام الإيراني بالاتفاق من ٨٥ بالمائة في أغسطس ٢٠١٥ إلى ٤٢ بالمائة في أكتوبر ٢٠١٩. ووجدت الاستطلاعات نفسها تشاؤماً واسع النطاق بشأن حالة الاقتصاد الإيراني.

ثانياً، الشرق الأوسط قد تغير. إن اتفاقيات أبراهام التي تم التوصل إليها بوساطة بين إسرائيل والعديد من الأنظمة العربية السنوية أضفت طابعاً رسمياً على حقيقة بديهية طويلة الأمد، وإن لم يتم التصريح بها، مفادها أن الانقسام الإسرائيلي العربي لم يعد الانقسام الأساسي في المنطقة. بدلاً من ذلك، فإن الخلاف الأساسي هو بين إيران والآخرين.

أخيراً، تغيرت الولايات المتحدة. ربما لم يكن وقف الانتشار النووي الإيراني على الإطلاق الأولوية القصوى لأي إدارة أمريكية، لكنها اليوم تكافح من أجل كسر المستوى الأعلى من المخاوف السياسية. تواجه إدارة بايدن مجموعة من المشكلات الأخرى الأكثر إلحاحاً، بدءاً من السيطرة على وباء كورونا وإصلاح الاقتصاد المتضرر منه إلى معالجة التطرف المحلي. حتى من بين مخاوف السياسة الخارجية، فإن منع قنبلة نووية إيرانية يأتي في مرتبة أدنى من المخاوف الأخرى مثل معالجة تغير المناخ، وتقييد صعود الصين، وضبط النزعة الانتقامية الروسية.

على مستوى ما، من المفهوم أن إدارة بايدن تريد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ولكن حتى لو كانت الصفقة هي الحل الصحيح للمشكلة النووية الإيرانية عندما تم التفاوض عليها قبل ست سنوات، فمن المرجح أنه يجب أن يبدو أي اتفاق مختلفاً - ليس فقط لأن البرنامج النووي الإيراني قد تطور، ولكن لأن العالم قد تطور أيضاً.

نشر Geopolitical Futures مقالاً عن مواقف التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران، جاء فيه:

- أعلنت الحكومة الإيرانية أنها لن تحضر الجولة الأولى من المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق الذي حد من قدرتها على تطوير أسلحة نووية. وتقول طهران إن العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب يجب أولاً رفعها لبدء المحادثات.
- رفض مناقشة الاتفاق النووي القديم يخدم غرضين. إنه يختبر الرئيس الأمريكي الجديد لرؤية مدى حاجته إلى هذه الاتفاقية، ويسمح للإيرانيين بتصعيد أولوياتهم باستغلال الرغبة الأمريكية في إحياء الاتفاق. لا يوجد جانب سلبي حقيقي لإيران. ما تحتاجه طهران أكثر من أي شيء آخر هو رفع العقوبات. العقوبات التي فُرضت على إيران بعد أن ألغى ترامب الاتفاق النووي تدمر اقتصادها، وتولد بدورها معارضة سياسية لمخططي الاتفاق الأصلي.
- مشكلة بايدن هي أنه لم يبدأ الحكم بعد. الأشهر القليلة الأولى لأي إدارة جديدة هي امتداد للحملة. وهكذا، أمر بايدن بشن غارة جوية على الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا لإثبات استعداده لضرب عملياتها السرية الثمينة. وبالمثل، بعد التزام حملته الانتخابية بحقوق الإنسان، لاحق بايدن محمد بن سلمان - الذي أذن، وفقاً للمخابرات الأمريكية، بقتل جمال خاشقجي - قبل محاولة معالجة أي خرق في العلاقات قد يكون سببه.
- تحتاج الولايات المتحدة إلى التحالف العربي الإسرائيلي لصد الطموحات الإيرانية السرية. لذا فهي بحاجة إلى أن تكون السعودية جزء منه. يجب على جميع الرؤساء أن يكتشفوا كيفية ضبط دائرة ما وعدوا بفعله وما يجب عليهم فعله. ومن هذا المنطلق، يواجه بايدن مشكلة: فهو تعهد بإحياء اتفاق لا يعالج مشكلة إيران حقاً، ويجب عليه أن يفعل ذلك ليُظهر للأوروبيين أنه ليس ترامب بينما يوضح للإيرانيين أنه لا يتخلى عن استراتيجية ترامب دون إجراء تغيير جذري في سياسة أمريكا تجاه إيران. وستجعل إيران هذا الأمر صعباً عليه قدر الإمكان.



نشر INSS مقالاً عن مدى استعداد حزب الله للدخول في صراع مع "إسرائيل" وجاء فيه:



● هناك مؤشرات على أن حزب الله أكثر استعداداً مما كان عليه في الماضي للمخاطرة تجاه إسرائيل، على الرغم من أنه غير واضح في هذه المرحلة ما إذا كان الحزب سيزيد من تصعيد الموقف. لا يوجد موقف واضح - حزب الله لا يزال مهتماً بتجنب الحرب - لكنه يبذل جهداً لترسيخ معادلة الردع مع إسرائيل.

● يمثل هذا النهج تحولاً عن سياسة ضبط النفس التي اتبعتها الحزب في الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس ترامب، من أجل تجنب أي رد قوي.

● على الرغم من أن إدارة بايدن لم تصوغ بعد سياستها تجاه لبنان وحزب الله، فإن قيادة الحزب، مثل إيران الراعية لها، تعتقد أن هناك فرصة متاحة لتعزيز مصالحها فيما يتعلق بإسرائيل والساحة اللبنانية.

● بحسب تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية المنشورة مؤخراً، قد يختار حزب الله في العام المقبل مواجهات محدودة وقصيرة. يدعم هذا الانطباع تبادل الرسائل العامة بين المنظمة وإسرائيل.

● إذا بدأ حزب الله هجوماً سيؤدي إلى مواجهة عسكرية، وستواجه إسرائيل معضلة فيما يتعلق بما إذا كانت سترد وكيفية الرد: هل ينبغي لإسرائيل احتواء الحوادث، أم أن تعتبرها تهديداً استراتيجياً وسبباً لعمل عسكري واسع النطاق من شأنه إلحاق الضرر بالبنية التحتية للحزب.

● أما بالنسبة لسياسة إدارة بايدن تجاه لبنان وحزب الله، فيجب على إسرائيل أن تشجع الولايات المتحدة على مواصلة ضغطها السياسي والاقتصادي على الحزب، إلى جانب المشاركة والمساعدة المستمرة في لبنان.

نشر INSS مقالاً عن إعادة حساب مسار الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، جاء فيه:

حافظ الرئيس بايدن على وعده الانتخابي ونشر تقريراً صادراً عن أجهزة المخابرات الأمريكية يفيد بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بحكم منصبه، يتحمل مسؤولية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. نشر هذا التقرير هو جزء من عملية "إعادة تقويم" الإدارة الجديدة للعلاقات بين البلدين.

بينما اعتمدت إدارة ترامب على علاقة وثيقة مع المملكة العربية السعودية، تعتزم إدارة بايدن اعتماد نهج عملي من شأنه تعزيز مصالح الولايات المتحدة، لكنها لن تتجاهل قيماً مثل حقوق الإنسان.



رفضت السعودية التقرير واستنكرت استنتاجاته، لكنها لا تتجاهل الرياح الجديدة التي تهب في واشنطن، وتقوم بتعديل سياستها في الشؤون الداخلية بالدرجة الأولى.

على الرغم من حالة الشكوك الحالية، نظراً لأن هذه العلاقات الثنائية تقوم على المصالح المشتركة، فمن المفترض أن تتمكن الدول من التغلب على نزاعاتها.

من جانبها، يجب على إسرائيل أن تؤكد للإدارة الأمريكية العواقب الإقليمية المحتملة للضغط على السعودية، وخطر تباطؤ الاتجاه نحو التطبيع مع إسرائيل أو توقفه.

في الوقت نفسه، يوصى بأن تتصرف إسرائيل بحذر وتكتم، لأن الانحياز الواضح إلى جانب الرياض، وخاصة بن سلمان (حالياً شخص غير مرغوب فيه في واشنطن)، قد يلقي بظلاله على الحوار بين تل أبيب وواشنطن.

نشر مركز راند مقالاً عن طرق إنهاء الحرب في اليمن وجاء فيه:

● في الأول من مارس/آذار، أعلنت إدارة بايدن أن الولايات المتحدة سوف "تعيد تنشيط الجهود الدبلوماسية [الأمريكية] لإنهاء الحرب" في اليمن.

● كما وصفنا في تقرير نشر مؤخراً لمركز راند، يوجد مسارين أساسيين لإنهاء الحرب في اليمن. المسار الأول هو الاستمرار في - وربما مضاعفة - الجهود الحالية التي تقودها الأمم المتحدة والتي تركز على المصالحة الوطنية، والتي تعطي أهمية لسيادة اليمن ووحدته الجغرافية. في حين أن المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً ملتزمتان بهذه الجهود، فمن المرجح أن يتطلب نجاح هذا النهج تنازلات سياسية كبيرة للحوثيين لم تكن الحكومة السعودية والحكومة اليمنية مستعدتان لتقديمها.

● المسار الثاني هو إعادة التركيز، على المدى القريب على الأقل، على بناء السلام الدولي وجهود بناء الدولة في محافظات اليمن الجنوبية والشرقية. سيسمح هذا النهج للمجتمع الدولي بالتركيز أولاً على معالجة الاقتتال الداخلي داخل التحالف الذي تقوده السعودية والذي قوض محادثات السلام الوطنية وسمح للقاعدة وداعش وجماعات أخرى بالازدهار. مثل هذا النهج، رغم أنه قد يكون ممكناً أكثر للتنفيذ نظراً لتعنت الحوثيين، إلا أنه يتطلب استعداداً لقبول إنقسام اليمن على المدى القريب على الأقل.

● قد يوفر النهج التدريجي الذي وصفناه في بحثنا، والذي يتم فيه إعادة تركيز الجهود الدولية لبناء الدولة على المدى القريب على محافظات اليمن الجنوبية والشرقية، بديلاً أكثر قابلية للتطبيق لإنهاء العنف. في ظل هذا المسار، يمكن للمجتمع الدولي التركيز على تأمين وقف دائم لإطلاق النار ثم البدء في بناء المؤسسات والهيكل لتحقيق النمو الشامل والحكومة والأمن في الجنوب. في الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الإغاثة الإنسانية الأساسية في مناطق سيطرة الحوثيين الشمالية. سيتطلب هذا المسار التزامات أمنية من المجتمع الدولي لضمان سلامة المناطق واحتواء المنافسة داخل التحالف المنقسم، فضلاً عن الاستعداد لقبول اليمن المنقسم على المدى القريب على الأقل.

● في حين أن هذا النهج التدريجي قد يكون أفضل من استمرار الصراع، إلا أنه لا يخلو من التكاليف والمخاطر بالنسبة للشعب اليمني. قد يستغرق أي مسار محتمل لتحقيق سلام دائم عقوداً للتعافي من التكاليف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الحرب الأهلية. قد يتطلب النهج التدريجي الصبر من الشعب اليمني والتزاماً قوياً ودائماً من المجتمع الدولي. لكن الحرب أوصلت اليمن إلى هذه النقطة، ولم يبق إلا عدد قليل من الخيارات المتبقية.



نشر CSIS مقالاً عن الحلول المقترحة لدعم اللاجئين السوريين وجاء فيه:

● لقد تضاعف موقف الترحيب الأولي بالسوريين من البلدان المجاورة لسوريا مع استمرار الصراع. القيود حول الإقامة القانونية، وعمليات الإخلاء التي تستهدف اللاجئين، والوصول المحدود إلى الخدمات والتوظيف ليست سوى بعض الأمثلة على سياسات الدولة المضيفة التي تحفز على العودة. ومع ذلك، لا تزال سوريا غير آمنة لعودة من فروا من عنفها، مع استمرار النزاع المسلح، والمخاوف من الاعتقالات أو التجنيد الإجباري، والمخاطر المستمرة للعنف القائم على الانتماء الاجتماعي.

● يمكن للدعم المالي الأمريكي أن يساعد في تخفيف الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تواجه البلدان المضيفة في المنطقة. لكن يجب على الولايات المتحدة أيضاً استخدام نفوذها الدبلوماسي لتشجيع جميع الحكومات المضيفة على احترام القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية، وإنهاء الإجراءات القسرية التي تحفز على العودة أو تجبرها.

● يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تفعل المزيد لتكون قدوة: فقد استقبلت حوالي 17000 لاجئ، بينما استقبل لبنان 1.5 مليون. في الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة بناء برنامجها لإعادة التوطين، عليها أن تسعى إلى زيادة إعادة توطين اللاجئين السوريين بشكل كبير، وزيادة التمويل لمجموعات الشتات السوري، وزيادة دعم استخدام اللغة العربية لتسهيل الوصول إلى الخدمات.

● يجب على جميع الحكومات المضيفة - هنا في الولايات المتحدة وأوروبا والمنطقة - أن تدعم الحقوق الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء في الرعاية الصحية والتعليم والحماية من التمييز والعنف، بما في ذلك العنف القائم على الانتماء الاجتماعي، مع السعي إلى تحسين حصولهم على عمل قانوني ولائق. يجب إيلاء اهتمام خاص لمصير الشباب، الذين يخاطرون "بمرحلة النضوج" من حماية اللجوء الخاصة الممنوحة لهم كأطفال للاجئين.

● بعد عشر سنوات، لم يعرف الكثير من أطفال سوريا سوى الحرب. لا يتوقع أي من الأطفال السوريين النازحين الذين تمت مقابلتهم مؤخراً في برامج إنقاذ الطفل مستقبلاً مشرقاً وسعيداً



داخل سوريا. أدى الصراع الذي طال أمده إلى الخوف والتشاؤم حول القدرة على بناء حياتهم في بلد مزقته الحرب ومجتمع يكافح من أجل التعافي. يريد الأطفال الفرصة لتحقيق أحلامهم بأمان، مع الوصول الكامل إلى حقوقهم. للولايات المتحدة دور أساسي تلعبه في جعل هذه الفرصة ممكنة.

نشر معهد هودسن تقريراً عن اتفاقيات أبراهام وتأثيرها على الشرق الأوسط، جاء فيه:

- تشكل اتفاقيات أبراهام بداية تحول في منطقة أربكت الكثيرين، وستظل ساحة معركة مهمة تتخطى المصالح الأمنية والاقتصادية للقوى العالمية.
- كانت القيادة الأمريكية شرطاً ضرورياً، لكنها وحدها غير كافية لظهور هذا الاتفاق. ستبقى القيادة الأمريكية ضرورية لنموه وتطوره. إن مواءمة شركائنا الإقليميين و حلفائنا في المجالين الاقتصادي والأمني سيضمن استمرار الاتفاقية. كما أنه سيحفز الآخرين على الانضمام إلينا في جمع القدرات الأساسية لتعزيز المصالح المشتركة والدفاع عنها.
- يعمل هذا التحول على تقييد إيران - التهديد الذي تم الاعتراف به على أنه مسبب - حتى في الوقت الذي يقيد فيه التأثير الضار والممارسات السلبية للصين وروسيا. سيستمررون في تصنيع و استغلال الانقسامات بين الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين إذا فشلنا في استغلال التحول المناسب في البنية الأمنية والاقتصادية للمنطقة.
- من ناحية أخرى، سيسمح الدعم المناسب لاتفاقيات أبراهام بتعزيز وتأمين مصالح أمريكا باستخدام موارد أقل بكثير ومع شركاء أكثر قدرة ومتكاملين أكثر من أي وقت مضى.



نشر مركز كاتو مقالاً عن قصف بايدن لسوريا وجاء فيه:

في 4 فبراير/شباط، أعلن الرئيس جو بايدن انتهاء الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الهجومية للتحالف بقيادة السعودية في اليمن. أثار هذا القرار التفاؤل بشأن عودة الولايات المتحدة إلى المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. بدلاً من التعامل مع الولايات المتحدة، دعمت إيران هجوم مأرب الذي دبره الحوثيون وعززت جهودها الدبلوماسية في اليمن. تعكس هذه الإجراءات شكوك إيران بشأن نوايا الولايات المتحدة في اليمن ورغبتها في الاعتراف بها كصاحب مصلحة لا غنى عنه في المستقبل السياسي للبلاد.

بالتوازي مع هجوم مأرب، وسعت إيران تدخلها الدبلوماسي في اليمن. وقد تجسدت طموحات إيران الدبلوماسية هناك من خلال تعيينها حسن إيرلو سفيراً في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2020.



يشير هذا التعيين إلى رغبة إيران في إضفاء الشرعية على حكم الحوثيين في شمال اليمن، مما يمنحها مجال نفوذ طويل الأمد على حدود المملكة العربية السعودية. والأهم من ذلك، أن الدور الدبلوماسي لإيران في اليمن يسمح لها بالحصول على اعتراف من القوى العظمى والأمم المتحدة كلاعب بناء، مما قد يمنحها مقعداً على طاولة المفاوضات المستقبلية.

على الرغم من توقف بايدن عن دعم الولايات المتحدة للتدخل العسكري السعودي في اليمن وإزالة الحوثيين من قائمة الإرهاب الأمريكية، إلا أن الحوار بين الولايات المتحدة وإيران بشأن اليمن لم يتحقق.

إن قرار الولايات المتحدة في 2 مارس/آذار بفرض عقوبات على اثنين من مسؤولي الحوثيين بسبب الضربات الصاروخية على المملكة العربية السعودية وتكثيف هجوم مأرب يبذل الآمال الضعيفة في أن التعاون بشأن اليمن يمكن أن يساعد في إحياء مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة. مع استمرار هذا الجمود، ستواصل إيران استخدام القوة الصلبة والناعمة في اليمن، حيث تسعى إلى التفوق على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أجل نفوذ طويل الأمد في الدولة التي مزقتها الحرب.

نشر جلوبال رسك انسايتس مقالاً عن تأثير سياسة بايدن على المملكة العربية السعودية وجاء فيه:



● أعلن جو بايدن يوم الخميس 4 فبراير عن السياسة الخارجية الجديدة لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن المملكة العربية السعودية. وأكد الإعلان التحول الذي طال انتظاره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والذي سيشهد نهاية الدعم الأمريكي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن وجهداً جديداً لإيجاد اتفاق سلام لإنهاء الصراع.

● بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان للعلاقات المستقبلية مع السعوديين، من المحتمل أن توفر سياسة بايدن تأثيراً كبيراً لإخراج السعوديين من اليمن بينما يسعون لتحسين علاقاتهم مع الإدارة الجديدة.

● يشكل الضغط المشترك لتحول السياسة الأمريكية والقرارات اللاحقة دليلاً على أن المملكة العربية السعودية لم تعد قادرة على التصرف في ظل الإفلات من العقاب الذي كانت تمارسه في عهد ترامب. تكتسب السياسة الجديدة للولايات المتحدة قدراً هائلاً من النفوذ على المملكة العربية السعودية وتتسبب في قدر كبير من الضرر بسمعة المملكة. تأمل إدارة بايدن أن يدفع هذا النفوذ الجديد السعوديين إلى السعي لاسترداد سمعتهم من خلال تنفيذ إصلاحات داخلية والانسحاب من اليمن.

● من خلال اتباع نهج نقدي أكثر تجاه المملكة العربية السعودية، ستؤدي سياسة بايدن إلى فصل المملكة جزئياً عن حملة "الضغط الأقصى" لترامب ضد إيران، والتي كان يُنظر فيها إلى السعوديين فقط من خلال عدسة الضغط الاستراتيجي على إيران. هذا سيعامل المملكة العربية السعودية بنظرة ثنائية أكثر فيما يتعلق بأنشطتها، والتي قد يستفيد منها السعوديون.

● على الرغم من أن العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية قد تتأثر على المدى القصير، إلا أن إدارة بايدن لا تزال تعمل على أساس أن السعوديين هم أهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام 2014م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.



 www.idraksy.net  idraksy@idraksy.net